

"ما اتفق لفظه واختلف تقديره" وتطبيقاته عند الإمام السمين الحلبي

على باب وقف حمزة وهشام على الهمز في شرحه: العقد النضيد

إعداد:

أبوبكر بن عيسى بن إسحاق كوياتي

رقم الاتصال: (٠٥٤٧٢٦٧٥٠٤)

ملخص البحث

موضوع البحث:

ما اتفق لفظه واختلف تقديره وتطبيقاته عند الإمام السّمين الحلبي على باب وقف حمزة وهشام على الهمز في شرحه: "العقد النّضيد".

هدف البحث:

حصر المسائل والكلمات التي ذكر الإمام السمين الحلبي أنّها اتفقت لفظاً واختلفت تقديرها في باب وقف حمزة وهشام على الهمز، وجمعها في مبحث مستقل؛ لإبراز دقة الإمام السّمين في تقصّي الأحكام، وتيسير وصول الراغبين إليها من طلبة العلم والقراءات.

مشكلة البحث:

أنّ في اتحاد اللفظ في الكلمة الواحدة إيهاماً باتحاد التقدير، لا سيّما مع صعوبة هذا الباب، واستشكاله لدى بعض المتلقّين، فتطبيقات الإمام السّمين ممّا يعين المرید من طلبة القراءات في ضبطه وإتقانه.

نتائج البحث:

إنّ اتفاق اللفظ واختلاف التقدير حقيقة موجودة في باب وقف حمزة وهشام على الهمزة، والإمام السّمين من أبرز من عني ببيانه وتوضيحه، كما أنّ هناك عباراتٍ دارجة على لسان بعض القراء تحتاج إلى تفصيل، ك: قولهم: خمسة القياس والاختصار على ذلك، وقد فهم من تطبيقات الإمام السّمين أهميّة معرفة تحوّلات الكلمة لأنّ ذلك ممّا يساعد على معرفة الأوجه الجائزة والممتنعة في الكلمة.

إنّ اتباع الرسم في هذا الباب منوطة بموافقة الرواية واللغة، وكثرة توقيف المتلقّي وسؤاله من أهمّ ما يعينه على إتقانه وضبطه، كما أنّ تحصيل مقدار كافٍ في علمي النحو والصرف يساعد على معرفة تحوّلات الكلمة فينتج من ذلك التّأصيل الجيد فيه.

إذا اتفق القياسي والسماعي لفظاً فينبغي الإتيان بهما أو الاقتصار على القياسي مع نية اندراج السماعي فيه، إلا أن يتعدّر لعلّة ما فالإقتصار على القياسي؛ إذ الباب قائم عليهما.

الكلمات المفتاحية:

ما اتفق لفظه - اختلف تقديره - تطبيقات - العقد النضيد - السمين الحلبي - الوقف على

الهمز - حمزة - وهشام.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الفرقان، وعلم الإنسان، وتكفل بحفظ كتابه القرآن، والصلاة والسلام على محمد صاحب الشريعة والبرهان، من أوتي جوامع الكلم ومحاسن البيان، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد:

فإن القرآن أجمل ما تحلّى به الإنسان، وتعليمه أغلى ما بذل فيه المرء وقته، وأفني فيه حياته، وللقرآن علوم متعددة، وفنون متنوّعة، منها: القراءات التي تعدّ من أشدّها به تعلّقاً، وأكثرها به اتّصلاً، وإنّ من أعظم مسائل القراءات تلك المتعلقة بالرواية، ومن أبرز ذلك مسألة وقف حمزة وهشام على الهمز، فما زال العلماء يؤلّفون فيه الأسفار، ولأجله يوصلون وقت الغروب بالإسفار، وفي سبيله يدلّون الكدّ في الأسفار؛ للإحاطة بما حواه من قواعد وأحكام، واستيعاب ما فيه من مسائل وقواعد، ثمّ يبينون ما تضمّنه للمريدين، وما اشتمل عليه للراغبين، وإني لما رأيتُ عزوف كثير من الطالبين عن هذا الباب، وصعوبة إتقانه وضبطه لدى بعض المتلقّين، ووجدت أنّ من أوجه الإشكال فيه "ما اتحد لفظه واختلف تقديره"، ولاحظتُ أنّ الإمام السمين من أكثر من يعالجون هذا الإشكال، فقد خصّص وقفه في شرحه على باب وقف حمزة وهشام على الهمز، تناول فيها مسائل الهمز وقفاً على طريق التمثيل بكلمات خاصة يعبر غالبها عما يضاهاها ويماثلها، وقواعد جامعة تشرح الفروع المندرجة فيها، ولاحظتُ شموليّة تطبيقاته للباب كلّه، ويكثر فيها من القول: "فيتحد اللفظ مع اختلاف التقدير"، أو عبارة نحوها، أردتُ أن أدرس هذه المسائل وأجمعها في هذا البحث لتقريبه إلى الراغبين، ليتمكّنوا من إلحاق النظر بالنظر، ويستطيعوا التفريق بين الألفاظ المتفقة في اللفظ والمختلفة في التقدير؛ تشجيعاً للمبتغى، وتنبهياً للمبتدي، وتذكراً للمنتهي، بعنوان: ما اتفق لفظه واختلف تقديره وتطبيقاته عند الإمام السمين الحلبي على باب وقف حمزة وهشام على الهمز في شرحه: "العقد النضيد"، أملاً أن يكون من جملة ما خُدم به كتاب الله تعالى، والله وليّ التوفيق.

الأهمية العلميّة للموضوع

منزلة الإمام السمين الحلبي وشرحه: العقد النضيد في علم القراءات؛ إذ شرحه من أوسع الشروح تفصيلاً، وأكثرها فائدة وتحقيقاً.

أنّ الإمام السمين ينبّه في هذا الموضوع على بعض الأوجه التي خرجت عن الصحّة ووردت عند بعض شرّاح الشاطبية كالإمام الفاسي.

ندرة الشروح التي تطرّق إلى أفراد هذه الكلمات التي تأخذ في أغلبها شكل القاعدة، ويمكن القول أنّ الإمام الثاني بعد الإمام الفاسي، إلّا أنّ تطبيقاته أكثر شمولاً ودقّة؛ لأنّه استفاد من الفاسي واستدرك عليه في بعض مسائل الباب.

معرفة الألفاظ والقواعد التي اتحدّ لفظها واختلف تقديرها في باب وقف حمزة وهشام. بيان توجيهات الأوجه الجائزة في الكلمات الموقوف عليها، والتي اتفق ظاهرها خلافاً لتقديرها.

توضيح الغموض الواقع في حكم بعض الكلمات وقفاً، ومعرفة دليل الحكم.

لا زال العلماء يشرحون هذا الباب من خلال مؤلّفات مطوّلة ومختصرة، منظومة ومثورة، مستقلة أو ضمن مسائل القراءات، فلو عُرفت قواعده وتقديراته لسهّل الإمام بأصل المسألة، ويتبع ذلك معرفة الحكم والدليل.

إبراز دور رسم المصحف في هذا الباب؛ إذ الخطّ هو أبرز مظاهر هذا الموضوع، فمعرفة الرسم ممّا يعين على إتقان الباب وضبطه.

المسائل التي ذكرها الإمام السمين تشكّل شرحاً موجزاً للأوجه الصحيحة المعتمدة في باب وقف حمزة وهشام في الشاطبية، وهذه الطريقة في الشرح -الشرح بذكر المثال أولاً قبل البيت الشاطبي - طريقة جميلة ومعينة على فهم البيت واستيعابه.

يبرز الموضوع جانباً من جوانب اهتمام العلماء برسم المصحف حيث يتأملون فيه، ويتوقفون عند كلِّ دقائق المسائل.

تصحيح بعض المفاهيم الشائعة، وبيان الأوجه التي تحتمل أكثر من تقدير وتخرّيج.

إبراز جانب من دور النية في القراءات.

إبراز أثر بعض اللغات واللهجات في باب وقف حمزة وهشام على الهمزة، كلهجة التميميين.

يعين القارئ على التّأصيل في فهم هذا الباب؛ إذ لا يكفي فيه حفظ المنظومات أو غيرها دون التّأصيل الجيّد وفهم العلل، واستيعاب ما أخذ الأحكام.

أسباب اختيار الموضوع

كوْنُ الإمام السّمين استوعب كامل قواعد باب وقف حمزة وهشام في تطبيقاته.

خدمة مسألة مهمّة من مسائل القراءات.

إرادة التأمّل أكثر في هذا الباب ومعرفة التقديرات وأقوال علماء القراءة والعربية فيه.

شغفي لأسلوب الإمام السمين في دراسة المسائل، وطريقه في تناول القضايا العلمية.

إبراز جانب من جماليّات شرح الإمام السمين، وما أكثرها!

إبراز جانبٍ مهمٍّ من جوانب باب وقف حمزة وهشام على الهمز.

الاستنارة بأقوال الإمام السمين، ومحاولة إثارة المسائل من خلالها.

أنّه موضوع مثير وشيق وجاذب.

الرغبة في زيادة الاطلاع والشوق إلى النّمّو المعرفي في القراءات.

الدراسات السابقة

أمّا عن الدراسات السابقة، فبعد البحث في قوائم المصادر والمخطوطات، وقواعد المعلومات، وفهارس المكتبات العلمية: الورقية منها والإلكترونية، والمجلات العلمية، وسؤال المختصين في القراءات، تبين أن الموضوع لم يُطرق بعدُ ببحثٍ أو طرحٍ، فعزمتُ على الكتابة فيه.

حدود البحث

أن تكون أوجه الاتفاق والاختلاف في كلمة واحدة وحال الوقف فقط، وأن لا يخرج الوجهان عن الإمام حمزة وهشام.

الاقتصار على المواضع التي جاءت في كتاب: العِدُّ النَّضِيدُ لِلسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ.

الاقتصار على باب وقف حمزة وهشام على الهمز.

الاقتصار على تطبيقات الإمام السمين الحلبي.

إيراد كلام الإمام السمين بنصّه، وإن كان ثمَّ تعليق على كلامه ففي الحاشية.

خطة البحث

تتكوّن الخطة من مقدمة وتمهيد وقسمين وخاتمة، وتشمل أهمّ نتائج البحث وتوصياته وفهارس.

أما المقدمة فتشتمل على:

- ١- أهميّة الموضوع
- ٢- أسباب اختيار الموضوع
- ٣- الدراسات السابقة
- ٤- خطة البحث
- ٥- منهج البحث

التمهيد: مدخل إلى موضوع: ما اتفق لفظه واختلف تقديره، وتحتة أربعة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة الإمام السّمين الحلبي مختصراً.

المطلب الثاني: منزلة شرح الإمام السمين بين شروح الشاطبيّة.

المطلب الثالث: التعريف بموضوع: ما اتفق لفظه واختلف تقديره، والضابط

المتبع فيه، وحقيقة وجوده في غير هذا الباب من أبواب القراءات.

المطلب الرابع: بعض الأدلّة والآثار الواردة في تخفيف الهمزة لحمزة وهشام وفقاً.

القسم الأول: الدراسة النظريّة، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: منهج الإمام السمين الحلبي في موضوع: ما اتفق لفظه واختلف تقديره.

المبحث الثاني: أبرز القواعد التي بنى عليها الإمام السّمين موضوع: ما اتفق لفظه

واختلف تقديره في باب وقف حمزة وهشام، وأثرها على الكلمة الموقوف عليها.

المبحث الثالث: نصوص في ما اتفق لفظه واختلف تقديره في باب وقف حمزة وهشام قبل الإمام السمين وبعده.

المبحث الرابع: القيمة العلميّة لتطبيقات الإمام السمين على موضوع: ما اتفق لفظه واختلف تقديره في باب وقف حمزة وهشام على الهمز.

القسم الثاني: دراسة تطبيقية للكلمات والقواعد التي اتفق لفظها واختلف تقديرها، وفيه خمسة عشر مسألة.

الخاتمة: وفيها أهمّ النتائج والتوصيات.

الفهارس:

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

منهج البحث

تقسيم البحث إلى قسمين رئيسين:

الأول: قسم تأصيلي نظري

الثاني: قسم تطبيقي عملي.

تم تقسيم القسم التطبيقي إلى مسائل.

إيراد نص الإمام السمين الحلبي.

التنبه على المواضع التي اتفقت في اللفظ دون التقدير في كلام الإمام السمين ومن

خلال الأوجه التي ذكرها ولم ينص على أنها متفقة في اللفظ ومختلفة في التقدير.

إن كان تم تعليق على كلام الإمام السمين الحلبي ففي الحاشية.

تخريج الآيات القرآنية في النص.

ترجمة الأعلام الواردة في البحث باختصار، وفي حال تكراره أكتفي بذكره في

الموضع الأول.

لا أترجم للقراء العشرة أو أحد روايتهم.

الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط، وبقواعد البحث العلمي المعتمدة.

الإشارة مع بداية كل مسألة إلى رقمها التسلسلي في نص الإمام السمين الحلبي،

وذلك قبل إيراد نصه.

التمهيد: مدخل إلى موضوع: ما اتفق لفظه واختلف تقديره.

وتحتة خمسة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة الإمام السمين مختصراً

المطلب الثاني: منزلة شرح الإمام السمين على الشاطبية بين شروح الشاطبية.

المطلب الثالث: التعريف بموضوع: ما اتفق لفظه واختلف تقديره، والضابط المتبع في

ذلك، وحقيقة وجوده في غير هذا الباب من أبواب القراءات.

المطلب الخامس: بعض الأدلة والآثار الواردة في تخفيف الهمزة لحمزة وهشام وقفاً.

المطلب الأول: ترجمة الإمام السمين مختصراً

وتشتمل ترجمته على اسمه ونسبه وكنيته ولقبه وبعض شيوخه في

القراءات ومؤلفاته فيها وثناء العلماء عليه ووفاته.

اسمه ونسبه: هو أحمد بن يوسف باتفاق كتب التراجم، ثم اختلفت بعد ذلك في أكثر من خمسة أقوال، فمن قائل: أحمد بن يوسف بن محمد، ومن قائل: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، وقيل: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد بن يوسف بن محمد بن عبد الدائم، وقيل: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد، وقيل: أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود بن إبراهيم، وقال ابن الجزري هو: أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود(١)، ورجح الدكتور أيمن رشدي أنه: أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود(٢).

كنيته ولقبه: كان الإمام السمين يكنى بأبي العباس، ويُلقب بشهاب الدين، ويعرف بالسمين النحوي كما ذكر ذلك ابن الجزري(٣).

شيوخ الإمام السمين في القراءات: لقد تلقى الإمام السمين العلم من شيوخ برزوا في القراءات، واشتهروا في الإقراء، ومنهم:

الإمام: محمد بن أحمد بن عبد الخالق، أبو عبد الله، تقي الدين الصائغ المصري الشافعي، شيخ القراءات في زمانه، توفي عام: (٧٢٥هـ).

الإمام: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، برهان الدين، أبو إسحاق الجعبري، صاحب التصانيف النافعة، المقرئ المطلع، توفي عام: (٧٣٢هـ).

الإمام: أحمد بن إبراهيم بن محمد، أبو العباس المرادي، المقرئ الثقة، توفي عام: (٧٣٦هـ).

الإمام: محمد بن يوسف بن علي، أثير الدين، أبو حيان الأندلسي، صاحب كتاب: المطلوب في قراءة يعقوب، شيخ النحاة المحققين، توفي عام: (٧٤٥هـ).

(١) انظر: غاية النهاية (١/٢٣٧).

(٢) انظر: العقد النضيد، قسم الدراسة بتحقيق: الدكتور أيمن رشدي (١/٧٥).

(٣) انظر: غاية النهاية (١/٢٣٧).

مؤلفاته في القراءات: لم يعرف للإمام السمين كتب كثيرة في فنّ القراءات، إلا أنّه كان يتطرق إليها في بعض مؤلفاته، كـ: تفسيره: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أبلّ فيه بلاءً حسناً في القراءات إبرازاً وتوجيهاً، إعراباً وانتصاراً، ولا شكّ أنّ أهمّ كتاب له في القراءات حسب ما بين أيدينا هو: العقد النضيد في شرح القصيد، وهو شرح يصنّف من الشروح الطويلة؛ فقد عني فيه ببيان كلّ ما يتعلّق بالأبيات، سواء إعرابها، أو المعنى الإجماليّ لها أو التفصيليّ، مع التّطرق إلى ذكر خلاف العلماء في ذلك، والاستدراك على بعض أقوالهم ومذاهبهم، وتصحيح بعض أغلطهم، إضافة إلى توجيهه للقراءات وبيانه لعللها(١).

ثناء العلماء عليه: الإمام السمين كان من العلماء الكبار، الذين نهلوا من علوم شتى، وألّفوا في فنون متعدّدة التّأليف النّافعة، وقد شهد له بذلك العلماء، فأثنوا عليه في كتبهم، قال الإسنويّ(٢): "كان فقيهاً، بارعاً في النّحو والتفسير وعلم القراءات"(٣)، وقال ابن الجزري(٤): "شرح الشاطبية شرحاً كبيراً لم يُسبق إلى مثله"(٥).

وفاته: بعد أن قضى الإمام السمين حياة حافلة بالعلم والعطاء والتّأليف، وفاته المنيّة سنة: (٧٥٦هـ)، رحمه الله تعالى رحمة واسعة، ونفعنا بعلمه(٦).

(١) انظر: العقد النّضيد (١/٦٨-٩٤).

(٢) هو: عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، جمال الدين، ولد عام: (٧٠٤هـ) وتوفي: (٧٧٢هـ). مخطوطة ترجمة

جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، مؤلف مجهول، عدد الأوراق: ١٦

(٣) طبقات الشافعيّة للإسنوي (٢/٥١٣).

(٤) هو: محمد بن محمد بن محمد بن عليّ أبو الخير ابن الجزري، ولد عام: (٧٥١هـ)، قرأ القراءات على العديد من المشايخ

منهم: أبو عبدالله محمد بن الصائغ وغيره توفي سنة: (٨٣٣هـ). ينظر: غاية النهاية (٣/١٢١٦-١٢٢٠).

(٥) غاية النهاية (١/٢٣٧).

(٦) انظر للتوسّع: قسم الدّراسة للعقد النّضيد، تحقيق: الدكتور أيمن رشدي (١/٥-٩٨).

المطلب الثاني: منزلة شرح الإمام السمين بين شروح الشاطبية الأخرى

يصنّف كتاب: العقد النضيد بين شروحات الشاطبية من الشروح الموسّعة؛ إذ الشروح في مجملها على ثلاث مجموعات: الأولى: الشروح المختصرة، الثانية: الشروح المتوسطة، الثالثة: الشروح الموسّعة، والعقد النضيد من الصنف الثالث، ومما جعله كذلك أنه تطرّق إلى مسائل كثيرة تتصل بالقراءات، وتعين المقرئ، من ذلك: إعراب أبيات القصيد وفكّ المستغلق منها وبيان المعنى الإجمالي لها أو التفصيلي، مع ذكر خلاف العلماء في ذلك، كما يتطرّق أيضاً إلى مسائل علل القراءات ومسائل الاشتقاق والتصريف وتوجيه المشكل من القراءات وتفسير غريب اللغات وبيان معاني الألفاظ وما تضمنته من بديع وبيان، كما يستدرك على بعض المتقدّمين عموماً والشرح خصوصاً، وبالأخصّ الإمامان: أبو شامة (١) والفاسي (٢).

ومما يبيّن قيمة هذا الشرح ومنزلته: أنه ينقل عن أبي شامة والفاسي في كثير من المسائل، بل جعلها لكتابه مصدراً، فرمز بالثين المعجمة لـ: شهاب الدين أبي شامة، والعين المهملة لأبي عبدالله الفاسي، وقد يصرّح باسمهما.

ومنه: أنه ينتصر للقراءات ويدافع عنها، ويردّ على بعض الشبه والاعتراضات التي أثيرت حول بعض الأوجه فيها، ويبيّن ذلك بما يزيل اللبس ويوضّح المشكل.

ومنه: أنه يبذل جهداً كبيراً حتى يُبسّط المسائل العويصة، ويسهّل المواضع المستغلقة، من ذلك هذا الموضوع الذي معنا.

ومنه: جلاله مؤلّفه عند العلماء، ورسوخه العلمي لدى الأثبات.

(١) هو: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو القاسم الدمشقيّ، المعروف بأبي شامة، ولد سنة: (٥٩٩هـ)، توفي سنة: (٦٦٥هـ). انظر: غاية النهاية (٢/٥٥٠).

(٢) هو: محمد بن حسن، أبو عبدالله الفاسي، ولد بعد الثمانين وخمسائة، وتوفي سنة: (٦٥٦هـ).

ومنه: ثناء كبار العلماء على هذا الشرح يجعله في مكان عظيم عندهم، قال الإمام القسطلاني: (١) "شرحها شرحاً جليلاً، أجاد فيه وأفاد، وقفتُ عليه وطالعتُه، وانتفعتُ منه كثيراً رحمه الله تعالى" (٢)، فكلّ هذه الأمور تجعل لكتابه قيمة عظيمة عند القراء وغيرهم.

(١) هو: أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، أبو العباس، شهاب الدين، ولد عام: (٨٥١هـ)، وتوفي سنة:

(٩٢٣هـ). انظر: الفتح المواهبي، تحقيق: إبراهيم الجرمي (١٩).

(٢) الفتح المواهبي في ترجمة الإمام الشاطبي (٩٥).

المطلب الثالث: التعريف بموضوع ما اتفق لفظه واختلف تقديره،
وبيان الضابط المتبع فيه، وحقيقة وجوده في غير هذا الباب من أبواب

القراءات

التعريف: اتفق: فعل ماض، ومضارعه يَتَّفِقُ، ومصدره اتفاق، جاء في لسان
العرب: "وفق: الوفاق: الموافقة. والتوافق: الاتفاق والتظاهر... وفق الشيء ملاءمه،
وقد وافقه موافقة ووفقاً واتفق معه وتوافقا... وتقول هذا وَفُقُ هذا ووافقه وفيقه وفوقه
وسِيَّهٌ وعدله واحد... (١).

اختلف: لغة: فعل ماض، ومضارعه: يَخْتَلِفُ، ومصدره: اختلاف، قال في لسان
العرب: تخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا، وكلُّ ما لم يتساوَ فقد تخالف واختلف (٢).
بناءً على ما تقدّم يمكن تعريفه على أنه: المسائل التي اتّحدت ألفاظها من حيث
الصوت المسموع واختلف تقديرها، وذلك بالنظر إلى التحوّلات التي طرأت على
اللفظ.

أمّا عن الضابط المتبع فيما اتفق لفظه واختلف تقديره في باب وقف حمزة وهشام:
فالأصل أنّ للمقريّ أن يكتفي في تخفيف الهمزة ببعض الأوجه تيسيراً على نفسه
والمتلقي، وللعلماء في ذلك طرائق متعدّدة، هذا إذا أيقن المقريّ أنّ المتلقي متقن وعارف
للأوجه، أمّا إذا كان مبتدئاً فلا بدّ من توقيفه وسؤاله حتى يضبط أحكام الباب، ويتقن
أدائه ثمّ يتنوّع معه، فالأوجه في ذلك اختيارية، يجوز الاقتصار على بعضها (٣)، وقد ترك
بعض المصنّفين ذكر بعض أوجه الرّسم التي تتفق مع القياسي في اللفظ، وعلّل ذلك

(١) لسان العرب (١٥-١٦/٢٥١).

(٢) لسان العرب (٥/١٣٦).

(٣) انظر: النّشر (٢/٨٥٨).

بعضهم باندراج وجه الرسم في القياسيِّ فأثر ذلك على بعض الأوجه كما ستيين عند ذكر أثر العمل بالمذهب الرسمي على الكلمة الموقوف عليها، مع أن باب وقف الإمام حمزة وهشام قائم على مذهبتين: المذهب القياسيِّ، والمذهب السماعيِّ، وينبغي الإتيان بهما ما لم يتعدَّ السماعيِّ فيكتفى بالقياسيِّ؛ لأنَّ تركه أو إهماله دون تعذر، وإنما لأنَّه مندرج في القياسيِّ قد يكون له أثر في أوجه الأداء، وقد بين الإمام الجعبريُّ (١) هذا الضابط أحسن بيان فقال: "والضابط: أن كل موضع يوافق القياس الرسم يتحد المذهبان، وموضع يختلفان ويتعدَّ اتباع الرسم، كـ فرض الألف بعد غير فتحة، أو التقاء الساكنين على غير الحدِّ، أو لبس معنى عند القائل به، يتعيَّن القياسيِّ، ويسقط مذهب الرسم، وموضع لا يتعدَّ يؤخذ له بالأمرين" (٢).

وعن وقوع ما اتفق لفظه واختلف تقديره في بقية أبواب القراءات غير هذا الباب فهو حقيقة موجودة فيها، وقد وردت متنوِّعة، فتارة يكون الاتفاق في اللفظ والاختلاف في التقدير بمواضع لقارئ واحد كالموضوع الذي معنا، وأخرى لقارئين ونحو ذلك، ودونك نماذج من ذلك:

الأوّل: كلمة: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾ الأحزاب: ٥٠ في الأحزاب، معلومٌ أن الإمام قالون يقرأ كلمة ﴿النَّبِيِّ﴾ بالهمزة باطراد، إلاَّ أنه في هذه الكلمة أبدل الهمزة ياء ثم أدغمها في الياء قبله فأشبهت في اللفظ قراءة الجمهور، وهي تختلف معها في التقدير.

الثاني: كلمة: ﴿زَكْرِيَّا﴾ وقفاً لهشام بالقصر وحمزة، نجد أن قراءتيهما لهذه الكلمة على هذا الوجه متفقتان لفظاً لكنهما مختلفتان حكماً؛ إذ قراءة هشام مخرَّج على

(١) هو: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم أبو إسحاق الجعبري، قرأ على المنتجب التكريتي، توفي سنة: (٧٣٢هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار (٣/١٤٦٣-١٤٦٥).

(٢) كنز المعاني (٢/٧٠٢).

إبدال الهمزة، بينما قراءة حمزة على قصر الممدود، والكلمة على قراءة هشام أصولية؛ لأنها تندرج تحت قاعدة كلبية، وهي قاعدة الإبدال، وهي على قراءة حمزة كلمة فرشية.

ومنه أيضاً كلمة: ﴿ دَكَّا ﴾ الأعراف: ١٤٣ وقفاً بالقصر لحمزة، في موضعي الأعراف والكهف، فإنّ تحريك وقف هشام على إبدال التنوين المنصوب ألفاً، والكلمة على قراءته أصولية، بينما تحريكه عند حمزة بإبدال الهمزة ألفاً وحذف إحداهما، وهي على قراءته فرشية.

فالانفاق في اللفظ مع اختلاف التقدير حقيقة موجودة في القراءات، ومن تتبّع الكلمات القرآنية بتأملٍ وتتبع اختلاف القراء فيها بتأنٍ، وجد ذلك كثيراً، والله الموفق.

المطلب الرابع: بعض الأدلة والآثار الواردة في تخفيف الهمزة لحمزة وهشام وقفاً.

لقد أثار بعض الناس شبهاً عن صحّة نقل بعض التغييرات التي تدخل على الهمز وقفاً عند الإمام حمزة وهشام، واستغربوا من ثبوت بعض أوجه التخفيف فيه وقفاً، واستبعدوا نقل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والحقيقة أنّ كلّ من له معرفة باللغة العربية، وإطلاع بتنوّع العرب في تخفيف الهمزات؛ وذلك لما تتصف به الهمزة من الصفات القويّة عرف أنّ أنواع التخفيف عند حمزة ومن وافقه شيء يسير مقارنة بتخفيف الهمزات في العربية، وقد أثبت الأئمة أوجه تخفيف الهمزة في مصنفاتهم، وأخذوا بها في قراءتهم وإقراءتهم، ونقلوا نصوصاً في ذلك عن سلفهم، وآثاراً عن مشايخهم، والقراءة سنّة متبّعة، وورع هؤلاء الكبار يمنعهم من إدراج شيء في القراءة غريبٍ عليها، قال

سفيان الثوري (١): (ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر) (٢)، وقال الإمام الداني (٣): "اعلم أن هشاماً من طريق الحلواني (٤) وحمزة من طريقه كانا يقفان على الهمزة الساكنة والمتحركة إذا وقعت طرفاً في الكلمة بتسهيلها ويصلان بتحقيقها" (٥)، وروايةُ اتباع الرسم ما روى سليم (٦) عن حمزة أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خطَّ المصحف (٧)، وقال الحافظ ابن الجزري: "وكلُّ ذلك -أو غالبه- وردت به القراءة، وصحّت به الرواية؛ إذ من المحال أن يصحّ في القراءة ما لا يسوغ في العربية، بل قد يسوغ في العربية ما لا يصحّ في القراءة؛ لأنّ القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأوّل، ومما صحّ في القراءة وساغ في العربية الوقف بتخفيف الهمز... وقد اختصّ حمزة بذلك من حيث إن قراءته اشتملت على شدة التحقيق والترتيل والمدّ والسكت، فناسب التسهيل في الوقف... هذا كلّ مع صحّة الرواية بذلك عنده، وثبوت النقل به لديه (٨).

(١) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبدالله الثوري، ولد عام: (٩٧هـ)، درس على: إبراهيم بن عبد الأعلى، وحمزة بن حبيب الزيات، وغيرهما، توفي عام: (١٦١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٣٠).

(٢) النشر (٢/ ١٣٤٠).

(٣) هو: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد أبو عمرو الأموي الداني، ولد سنة: (٣٧١هـ)، قرأ على عبد العزيز بن جعفر بن خواستي الفارسي وخلف بن إبراهيم بن خاقان وغيرهما، توفي سنة: (٤٤٤هـ). انظر: معرفة القراءة (٢/ ٧٧٣)، وغاية النهاية (٢/ ٧٣٩).

(٤) هو: أحمد بن يزيد بن ازداد، أبو الحسن الحلواني، ولد عام: (٢٦٦هـ)، قرأ على: أحمد بن محمد القواس، وعيسى بن مينا قالون، وغيرهما، توفي عام: (٢٥٠هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: غاية النهاية (١/ ٢٣٤).

(٥) جامع البيان (١/ ٣٦٥).

(٦) هو: سليم بن عيسى بن سليم، أبو عيسى، ولد عام: (١٣٠هـ)، قرأ على: حمزة بن حبيب، توفي عام: (١٨٨هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: غاية النهاية (١/ ٤٨٢).

(٧) فتح الوصيد (٢/ ٣٥٨).

(٨) النشر (٢/ ١٣٤٠).

القسم الأول: الدراسة النظرية.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: منهج الإمام السمين في موضوع ما اتفق لفظه واختلف تقديره

المبحث الثاني: أبرز القواعد التي بنى الإمام السمين عليها موضوع: ما اتفق لفظه

واختلف تقديره في باب وقف حمزة وهشام، وأثرها على الكلمة الموقوف عليها.

المبحث الثالث: نصوص فيما اتفق لفظه واختلف تقديره في باب وقف حمزة

وهشام على الهمز قبل الإمام السمين وبعده.

المبحث الرابع: القيمة العلمية لتطبيقات الإمام السمين الحلبي على موضوع: ما

اتفق لفظه واختلف تقديره في باب وقف حمزة وهشام.

المبحث الأول: منهج الإمام السمين في موضوع ما اتفق لفظه واختلف تقديره

اتبع الإمام السمين الحلبيّ خلال دراسته للمواضع التي اتفق لفظها واختلف تقديرها في باب وقف حمزة وهشام منهجاً واضحاً، من ذلك:

أنّه جعل هذه المسائل بمنزلة شرح على باب وقف حمزة وهشام على الهمزة بعد أن تقدّم مفصّلاً في شرح الأبيات، وذلك من باب تقريب القواعد التي سبق ذكرها في الباب، وتيسير الضوابط التي ذُكرت حتى يسهل استيعابها وإتقانها، قال الإمام السمين: "وقد انقضى كلام الناظم رحمه الله، ولنذكر مسائل تبيّن ما تقدّم من القواعد، وتقرّر من الضوابط، قويّها وضعيفها، مشهورها وشاذّها، وذلك يُتقن به ما عرفته أولاً..." (١).

ومنهجه في إيراد المسائل أن يبدأ برقم المسألة ك قوله: المسألة الأولى، ثم يأخذ الكلمة، فإن كانت تمثّل قاعدة يصدرها غالباً بكلمة: (نحو).

للإمام السمين طريقتان للدلالة على أنّ المسألة تمثّل قاعدة مطردة، الأولى: أن يذكر ترجمة المسألة ويضيف لفظ: (نحو)، كقوله: "إذا وقفت على المكسورة بعد مكسور نحو..."، الثانية: أن يختصر على لفظ: (نحو) دون تقديم ترجمة، كقوله: "إذا وقفت على نحو: ﴿بَدَأٌ﴾..."، وخالف هذا المنهج في بعض الكلمات التي تمثّل قاعدة، ككلمة: ﴿أَمْرِي﴾.

ومنه: أنّه راعى في الغالب منهجيّة الإمام الشاطبيّ في سرد المسائل، حيث بدأ بالهمزة الساكنة، سواء متوسطة أو متطرّفة، ثم ذكر الهمزة المتحركة، فبدأ بما قبلها ساكن صحيح، سواء متوسطة أو متطرّفة، سواء كان السكون صحيحاً أو حرف لين أو مدّ ولين، ثم ذكر الهمزة المتحرّكة بعد الألف فبدأ بالمتوسطة فالمتطرّفة، ثم ذكر حكم الهمزة المتحرّكة المسبوقة بياء أو واو مزيدة، ثم تطرّق إلى حكم الهمزة المفتوحة بعد كسر، سواء

(١) العقد النضيد (٢/١٠٤٩).

متوسطة أو متطرفة، ثم المفتوحة بعد ضمّ، ثم المفتوحة بعد فتح، سواء متوسطة أو متطرفة، ثم ذكر حكم الهمزة المضمومة بعد ضمّ، سواء متوسطة أو متطرفة، وكذلك المضمومة بعد فتح، سواء متوسطة أو متطرفة، ثم ذكر حكم المضمومة بعد كسر، سواء متوسطة أو متطرفة، ثم ذكر حكم المكسورة بعد فتح، ثم المكسورة بعد كسر، سواء متوسطة أو متطرفة، ثم المكسورة بعد ضمّ، سواء متوسطة أو متطرفة، وهو في ثانيا ذلك يستطرد لمسائل هامة تتعلق بالكلمة كبيان: لوازم الأخذ ببعض الأوجه، ويستدرك على بعض العلماء في بعض الأوجه، كقوله: رواه بعضهم عن حمزة، وهو ضعيف... (١).

من منهجه أنه يذكر الأوجه الشاذة أو الضعيفة وينبّه عليها، غير أنه فاته بعض الأوجه لم يذكر فيها تضعيفاً أو شذوذاً، مع أنّها غير مقروء بها، كقوله بالحذف في نحو: ﴿نساءنا﴾، وقد نبّه على بعضها محقق الكتاب.

يختم أغلب المسائل التي اتفق لفظها واختلف تقديرها بقوله: "فيتحد اللفظ ويختلف التقدير" أو: "فاللفظ واحد والتقدير مختلف" أو: "فيتحد اللفظ ويختلف المدرك"، ونحو ذلك من العبارات التي تدلّ على هذا المعنى، وقد لا يذكر ذلك في بعض المسائل، وقد نبّه محقق الكتاب على بعضها.

اتبع الإمام السمين طريقتين في التنبيه على اتفاق الأوجه في اللفظ دون التقدير: الطريقة الأولى: التنصيص، وهو أن ينصّ على أنّ وجهاً ما يتفق مع آخر في اللفظ ويختلف معه في التقدير، وقد تقدّم بعض عباراته في ذلك.

الطريقة الثانية: الاكتفاء بسرد الأوجه دون التنصيص، لكن يؤخذ الاتفاق في اللفظ دون التقدير من خلال التأمل في الأوجه التي سردّها، وقد نبّه محقق الكتاب على بعضها في الحاشية.

(١) العقد النضيد (٢/١٠٧٠).

يعطي عناية خاصّة ببيان الأثر المترتب على الكلمة الموقوف عليها واتفق فيها وجهان لفظاً فحسب.

في ذكر أوجه الكلمة وقفاً يبدأ بالقياسي ثم يتبعه بالسماعي.

يرى أنّ الأخذ بمذهب اتباع الرسم في نحو: ﴿السَّمَاءُ﴾ ﴿سُوءٌ﴾ ﴿سِيءٌ﴾ لا يمنع من الإتيان بوجهي المدّ بدليل وقوع حرف المدّ قبل همز مغيرٍ بالحذف.

يعلّل بعض الأوجه تعليلاً صرفياً واشتقاقياً، ويبيّن التحوّلات التي طرأت على بعض الكلمات، نحو: ﴿خَاسِيَيْنَ﴾.

لا يذكر اسم الإمام حمزة ولا هشام، بل يكتفي بسرد أوجه الوقف في الكلمة؛ لأنّه معروف أنّ الباب لهما، وأنّ التخفيف فيما توسّط من المهمزات لحمزة فقط، وفيما تطرّف لهما.

المبحث الثاني: أبرز القواعد التي بنى الإمام السمين عليها موضوع:
ما اتفق لفظه واختلف تقديره في باب وقف حمزة وهشام، وأثرها على

الكلمة الموقوف عليها.

يظهر للقارئ جلياً خلال قراءته لهذه المادّة عند الإمام السمين أنّ أبرز القواعد التي بنى الإمام السمين عليها موضوع: ما اتفق لفظاً واختلف تقديرها وأخرج بها الأوجه في باب وقف حمزة وهشام هي قاعدة اتباع الرسم، أو اتباع الخطّ، وتشتمل هذه القاعدة على اتباع الخطّ في: الحذف، والألف، والياء، والواو، فتارةً يكون الوقف بالحذف ولا يكون ثمّ فرق لفظي بين الوقف به والوقف بالوجه القياسي، وهكذا الألف والياء والواو، مثل الوقف على: ﴿جُرَّءٌ﴾ الحجر: ٤٤ و ﴿بَدَأُ﴾ العنكبوت: ٢٠ و ﴿لَيْلًا﴾ و ﴿يُؤَاخِذُ﴾ النحل: ٦١ وغير ذلك، بيد أنّ بينهما اختلافاً في التقدير.

ثانياً: قاعدة إبدال الهمزة المضمومة الواقعة بعد ضمة واواً أو المكسورة بعد كسر ياء وإسكانها وقفاً على لغة التميميين وغيرهم، مثل: ﴿لَوْلُو﴾ الطور: ٢٤ و ﴿مِنْ شَطِي﴾ .
فهتان القاعدتان هما أبرز القواعد التي بنى الإمام السمين عليها موضوع: ما اتفق لفظه واختلف تقديره.

أما أثر قاعدة: ما اتفق لفظه واختلف تقديره في وقف حمزة وهشام على الكلمة الموقوف عليها من خلال نصوص الإمام السمين الحلبي، فيتلخص في الآتي:

أولاً: نقل السكون من الأصالة إلى العروض، مثل: ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾ القصص: ٨٨. (١)

ثانياً: منع الكلمة من قبول الروم والإشمام بعد أن كانت قابلة لهما، مثل: ﴿جَزْءٌ﴾، قال الإمام السمين: "إلا أنه يترتب على الوجهين فائدة حسنة، وذلك أنك إذا قدّرت الوقف على وجه النقل جاز لك رومه وإشمامه؛ لأنه مرفوع، وإذا قدّرت الوقف عليه على وجه الحذف من غير نقل لم يكن روم ولا إشمام" (٢).

ثالثاً: يرى الإمام السمين في الوقف على نحو: ﴿السَّمَاءُ﴾ ﴿سَبِيءٌ﴾ ﴿سُوءٌ﴾ على مذهب الحذف جواز القصر والمدّ لوقوع حرف المدّ قبل همز مغيرٍ (٣).

(١) انظر: العقد النضيد (٢/ ١٠٦٢).

(٢) انظر: العقد النضيد (٢/ ١٠٥٤).

(٣) انظر: العقد النضيد (٢/ ١٠٧٠). والذي يظهر وجوب قصر حرف المدّ؛ لأنّ مذهب اتباع الرسم مذهب مستقلّ ولا يمكن اعتبار وجود الهمزة على تقديره فضلاً على اعتبار دخول تغير فيها؛ ويقوي هذا الاحتمال أنّ الإمام السمين نفسه ذكر امتناع الروم والإشمام على وجه الحذف في نحو: (شيء)، بدليل أصالة السكون حينئذ، فكما بقيت ياءها ساكنة كما كانت فكذلك الألف في هذا المثال؛ لذلك لا يظهر في حرف المدّ إلا القصر على هذا التقدير، قال الإمام أبو شامة في الوقف بالرسم على نحو: ﴿السَّمَاءُ﴾: "وإن وقف على اتباع الرسم أسقط الهمزة؛ فيقف على الألف التي قبلها فلا مدّ أصلاً، والله أعلم". انظر: إبراز المعاني (١/ ٢٩٤).

رابعاً: تغيير مصطلح الكلمة وأدلتها، فيقال مثلاً: ﴿الْمَاءُ﴾ البقرة: ٧٤ ، على وجه اتباع الرسم وقفت بالحذف اتباعاً للرسم، ولا يقال وقفت بالإبدال، وبين المصطلحين اختلافٌ في المآخذ والدليل، من ذلك أن أحدهما قياسيٌّ والآخر سماعيٌّ.

خامساً: قد يجتمع في لفظٍ متَّحدٍ أكثرٌ من تقدير، فتكون التَّيِّبة هي المَفْصِحة للوجه المراد، مثل الوقف على نحو: ﴿تُبَوِّئُ﴾ آل عمران: ١٢١ بالياء، فهل هو على مراد الإبدال أو مذهب الأخفش، أو الرسم؟ الاحتمال وارد، قد يقال إنَّ الأصل موافقة القياس، نعم لكن لا يمنع ذلك من إرادة غيره من المذاهب الجائزة، مع العلم أن مذهب الأخفش أيضاً قياسيٌّ.

سادساً: الإشارة إلى الأوجه اللغوية، والاحتمالات الصَّرْفِيَّة التي دخل على الكلمة، كالوقف على: ﴿خَسِيعٌ﴾ الأعراف: ١٦٦ (١).

المبحث الثالث: نصوصٌ في: ما اتفق لفظه واختلف تقديره في باب

وقف حمزة وهشام قبل الإمام السمين الحلبي وبعده

لم يكن الإمام السمين بدعاً في الإشارة إلى هذا الموضوع، بل قد سبقه إلى ذلك عددٌ من الأئمة، لكن ما يميِّز الإمام السمين أنه من أوسعهم توضيحاً وترتيباً، والنصوص التي تثبت هذا الموضوع عن المتقدمين عديدة، من ذلك قول الإمام الجعبري: "...فتكون ألفاً بعد الفتح، وياءً بعد الكسر، وواواً بعد الضم، نحو: ﴿فَأْتُوا﴾ البقرة: ٢٣ ﴿وَأْمُرْ﴾ الأعراف: ١٤٥، و﴿جِئْتَ﴾ الأعراف: ١٠٦، و﴿وَيَبِّرْ﴾ الحج: ٤٥، و﴿لِيُؤَدِّنَ﴾ التوبة: ٩٠، و﴿مُؤْمِنٌ﴾ البقرة: ٢٢١، و﴿أَقْرَأْ﴾ الإسراء: ١٤، و﴿وَيَهَيِّئْ﴾ الكهف: ١٦، و﴿بَدَأْ﴾ العنكبوت: ٢٠، و﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ الرحمن: ٢٢، ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ﴾ عبس: ٣٧... وقد اتفق القياس والرسم هنا..." (٢)، وقال أيضاً:

(١) انظر: العقد النضيد (٢/١٠٧٥).

(٢) كنز المعاني (٢/٦٨٢).

"ونحو: ﴿ دِفْءٌ ﴾ النحل: ٥ و ﴿ جُرْءٌ ﴾ الحجر: ٤٤ متحد الرسم والقياس في الحذف، ويمتنع الروم والإشمام على الرسم... (١)".

ومَّا جاء عن الحافظ ابن الجزري قوله: "ومن المتطرف العارض مسألة ﴿ إِنِ امْرُؤٌ ﴾ النساء: ١٧٦ يجوز فيه أربعة أوجه: أحدها: تخفيف الهمزة بحركة ما قبلها على تقدير إسكانها، فتبدل واواً ساكنةً، وتخفيفُها بحركة نفسها على مذهب التميميين، فتبدل واواً مضمومة، فإن سكنت للوقف اتحد مع الوجه قبله، ويتحد معها وجه اتباع الرسم... وكذلك الحكم في ﴿ يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْلُؤُ ﴾ الرحمن: ٢٢... (٢)"، وقال أيضاً: "ومن ذلك مسألة: ﴿ يُنْشِئُ ﴾ العنكبوت: ٢٠ وشبهه، ممَّا وقعت الهمزة فيه مضمومة بعد كسر، قيل فيها خمسة أوجه:

أحدها: إبدال الهمزة ياءً ساكنة لسكونها وقفاً بحركة ما قبلها، على التخفيف القياسي، وإبدالها ياءً مضمومة على ما نقل من مذهب الأخفش، فإن وقف بالسكون فهو موافق لما قبله لفظاً... (٣)".

ومن ذلك مسألة ﴿ مِنْ شَاطِئِ ﴾ القصص: ٣٠ و ﴿ لِكُلِّ امْرِئٍ ﴾ النور: ١١ ونحوه ممَّا وقعت الهمزة فيه مكسورة بعد كسر، يجوز فيها ثلاثة أوجه: أحدها: إبدال الهمزة ياءً ساكنة بحركة ما قبلها لسكون الوقف على القياس.

وياءً مكسورة بحركة نفسها على مذهب التميميين، فإن وقف بالسكون فهو موافق ما قبله لفظاً... (٤)".

(١) كنز المعاني (٢/٧١٧).

(٢) النشر (٣/١٤٦٥).

(٣) النشر (٣/١٤٦٧).

(٤) النشر (٣/١٤٦٨).

"ومن ذلك مسألة: ﴿كَأَمْثَلِ اللَّوْلُوِّ﴾ الواقعة: ٢٣ ونحوه ممّا وقعت الهمزة فيه مكسورةً بعد ضمّ، قيل فيها أربعة أوجه:

أحدها: إبدال الهمزة واواً ساكنة لسكونها وضمّ ما قبلها على القياس، والثاني: إبدالها واواً مكسورة على ما نقل من مذهب الأخفش (١)، فإن وقف بالسكون فهو كالأوّل لفظاً فيتحد... (٢).

وورد عن الشيخ أحمد بن ثابت التلمساني (٣) في عدد من المواضع، منها قوله: "والرسم يتحد مع القياس، لكن تمتنع معه الإشارة، لبقاء السكون بعد الحذف، ولا يقال: كذلك القياس، لعروض الحركة" (٤).

وممّا ورد عن الشيخ عبد الفتاح القاضي (٥) من ذلك، قوله: "﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ البقرة: ١٥ فيه وأمثاله نحو: ﴿وَتَبَرَّئُ﴾ المائدة: ١١٠ و﴿يُنشِئُ﴾ العنكبوت: ٢٠ عند الوقف لهشام وحمزة خمسة أوجه تقديرًا، وأربعة عمليًا: الأول: إبدال الهمزة ياءً ساكنة على القياس... الثالث: إبدالها ياء مضمومة على الرسم وعلى مذهب الأخفش ثم تسكن للوقف فيتحد هذا الوجه مع الوجه الأوّل

(١) هو: هارون بن موسى بن شريك، أبو عبدالله التغلبي الأخفش الدمشقي، يعرف بالأخفش، توفي سنة: (٢٩٢هـ). انظر: غاية النهاية (٣/١٣٤٠).

(٢) هو: عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، ولد سنة: (١٣٢٠هـ)، توفي سنة: (١٤٠٣هـ). انظر: إمتاع الفضلاء بتراجم القرّاء (١/١٩٤).

(٣) هو: أحمد بن ثابت الشريف التلمساني، توفي سنة: (١١٥٢هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: مقدمة الرسالة الغراء بتحقيق: هارون عبد الرحمن آل باشا الجزائري.

(٤) الرسالة الغراء (٦٨).

(٥) البدور الزاهرة (٢٤).

في العمل ويختلف في التقدير...^(١)، تقرّر من خلال هذه النصوص أنّ موضوع الاتفاق في اللفظ والاختلاف في التقدير حقيقة موجودة في هذا الباب، وأنّ الإمام السمين ليس بدعاً في ذلك، بل لا زال العلماء قبله وبعده ينبّهون عليه، إلّا أنّ ما يميّز الإمام السمين كونه من أوسعهم توضيحاً، وأتقنهم ترتيباً.

(١) البدور الزاهرة (٢٤).

المبحث الرابع: القيمة العلمية لتطبيقات الإمام السمين على ما اتفق لفظه واختلف تقديره في باب وقف حمزة وهشام

تقدّم بيان منزلة شرح الإمام السمين بين شروح الشاطبية الأخرى، ولا شك أنّ لبعض ما ذكر هناك أثراً على هذه المسألة، لكن تتميز هذه المسألة وتتجلّى قيمتها من خلال ما يلي:

أنّه تبسيط وتسهيل لباب من أصعب أبواب القراءات ضبطاً، وأدقّها تفصيلاً.

أنّها بمنزلة شرح موجز لكثير من أبيات الشاطبية في باب وقف حمزة وهشام على الهمز.

أنّ الإمام السمين يستقصي في ذكر المسائل والأقوال، ويتعمّق في مناقشة الآراء، ثمّ يعلّق عليه تصحيحاً وتضعيفاً.

أنّه أبرز فيها جانباً من جماليّات علم الرّسم، وذلك أنّ الرّسم من أبرز قواعد موضوع ما اتفق لفظه واختلف تقديره، ويبيّن أثر رسم المصحف في تعدّد وتنوع أوجه الوقف في باب حمزة وهشام.

أنّه بيّن جانباً من الرّابط القويّ بين القراءات واللهجات العربيّة، وذلك من خلال إبراز جانب من لهجة التّميميّين وغيرهم في وقف حمزة وهشام.

يشير الإمام السمين إلى اشتقاقات بعض الكلمات والتحوّلات التي طرأت عليها. أنّه لا يقتصر على ذكر الاتفاق في اللفظ، بل يبيّن أثر اختلاف التقدير على الكلمة. قيمة المصادر التي استقى منها الإمام السمين أو استفاد منها، حيث كان اعتماده في نقل أبرز هذه المسائل على الإمام الفاسي، لكنّه نقل ذلك بالتمحيص والتحقيق، وأضاف عليها إضافات قيّمة.

يختار الإمام السمين في بعض الأوجه المختلف فيها، ويرجّح بين بعضها بعد إيراده للآراء، ولا شك أنّ لترجيحه منزلةً علياً نظراً لقدمه الراسخ في علوم العربيّة. قلة من نبه على هذه المسألة بهذه المنهجية وباستفاضة وتوسّع وتوضيح وترتيب مع أهمّيّتها كالإمام السمين الحلبي.

القسم الثاني: دراسة تطبيقية للكلمات والقواعد التي اتفق لفظها

واختلف تقديرها.

المسألة الأولى: الوقف على ﴿الْحَبَّ﴾

هذه هي المسألة الخامسة باعتبار ترتيب المسائل عند الإمام السمين، قال فيها: "إذا وقفت على: ﴿الْحَبَّ﴾ من قوله تعالى ﴿يُخْرِجُ الْحَبَّ﴾ النمل: ٢٥، كان لك فيها وجهان: أحدهما: نقل حركة الهمزة على الباء ثم تسكنها للوقف.

الثاني: حذف الهمزة ابتداءً من غير نقل اتباعاً للخط، فالباء ساكنة وقفاً كما كانت ساكنة وصلًا، فيتحد اللفظ مع اختلاف التقدير.

فإنك في الوجه الأول سكنت الباء بعد تحريكك إيها بحركة النقل، وفي الثاني لم تحركها، بل حذف الهمزة وتركت الباء على حالها من السكون" (١).

المسألة الثانية: الوقف على نحو: ﴿جُزْءٌ﴾ الحجر: ٤٤

هذه هي المسألة السادسة باعتبار ترتيب المسائل عند الإمام السمين، قال فيها: "الوقف على: ﴿جُزْءٌ﴾ الحجر: ٤٤ من قوله تعالى ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ الحجر: ٤٤، وحكمه حكم ﴿الْحَبَّ﴾ من الوجهين المتقدمين، فيكون اللفظ واحداً والتقدير مختلفاً أيضاً.

(١) العقد النضيد (٢/١٠٥٤)، والفرق بين السكونين أن السكون في الأول عارض، وفي الثاني أصلي، ودليل النقل والحذف من الشاطبية قوله:

وحرك به ما قبله متمسكاً وأسقطه حتى يرجع اللفظ أسهلاً.

وقد رَووا أنه بالخط كان مسهلاً..... والحذف رسمه. متن الشاطبية، البيت رقم: ٢٤٤-٢٤٥

إلا أنه يترتب على الوجهين فائدة حسنة، وذلك أنك إذا قدرت الوقف على وجه النقل جاز لك رومه وإشمامه؛ لأنه مرفوع، وإذا قدرت الوقف عليه على وجه الحذف من غير نقل لم يكن روم ولا إشمام^(١)؛ لأن الهمزة حذفت مع حركتها، وحينئذ يختلف اللفظ باختلاف التقدير^(٢).

المسألة الثالثة: الوقف على نحو: ﴿ شَيْءٍ ﴾ والنحل: ٧٧ و ﴿ السَّوِّءِ ﴾ التوبة: ٩٨.

هذه هي المسألة الثانية عشرة باعتبار ترتيب المسائل عند الإمام السمين، قال فيها:

"إذا وقفت على ﴿ شَيْءٍ ﴾ و ﴿ السَّوِّءِ ﴾ كان لك فيها خمسة أوجه:

أحدهما: النقل إلى الساكن وحذف الهمزة ثم تسكينها سكوناً محضاً.

الثاني: النقل مع الروم.

الثالث: إبدالها ياءً في ﴿ شَيْءٍ ﴾ و واواً في ﴿ السَّوِّءِ ﴾، وإدغام ما قبلها فيها، ثم

تسكينها سكوناً محضاً.

الرابع: الإدغام المذكور مع الروم.

الخامس: حذف الهمزة من الحرفين حذفاً أولياً من غير نقل اتباعاً للخط، والياء

ساكنة بنفسها، فلا روم البتة...^(٣).

(١) دليل دخول الروم والإشمام قوله:

وأشمم ورم فيما سوى متبدل بها حرف مدّ واعرف الباب محفلاً . متن الشاطبية، البيت رقم: ٢٥٠

(٢) العقد النضيد (٢/١٠٥٤). فتكون الأوجه أربعة، ثلاثة على تقدير النقل، وواحد على تقدير الحذف، قال الإمام

الجعبري: "ونحو: ﴿ دِفءٌ ﴾ النحل: ٥ و ﴿ جُرءٌ ﴾ الحجر: ٤؛ متّحد الرسم والقياس في الحذف، ويمتنع الروم

والإشمام على الرسم". كنز المعاني (٢/٧٠٩).

(٣) العقد النضيد (٢/١٠٦٢). فيتّحد اللفظ ويأتلف مع اختلاف التقدير والمدرك. وتوجيه ذلك: أنك في الوجه

الأوّل سكّنت الياء والواو بعد تحريكك إياهما بحركة النقل، وفي الوجه الخامس لم تحركهما، بل حذفت الهمزة

وتركت الحرفين على حالهما من السكون، والفرق بين السكونين أنّ السكون في الأوّل عارض، وفي الخامس

المسألة الرابعة: الوقف على نحو: ﴿وَجِئَءَ﴾ الزمر: ٦٩ و﴿سِئَءَ﴾ العنكبوت: ٣٣.

هذه هي المسألة الرابعة عشرة باعتبار ترتيب المسائل عند الإمام السمين، قال فيها:

"إذا وقفت على الهمز المتحرّك الساكن ما قبله إذا كان ياءً أصليةً مكسوراً ما

قبلها...ومن ذلك: ﴿وَجِئَءَ﴾ و﴿سِئَءَ﴾ العنكبوت: ٣٣، ولك فيها وجهان:

أحدهما: النقل وحذف الهمزة والتسكين، ثمّ لك وجهان: المدّ والقصر، فإن

راعى الحركة الأصلية قصرت، وإن لم تراعى مددت.

الثاني: الإبدال والإدغام والتسكين.

وإن شئت حذف الهمزة من غير نقل، ثمّ لك المدّ والقصر؛ لما تقدّم من الاعتداد

بالحركة وعدم الاعتداد بها" (١).

أصليّ، ويترتب على ذلك أنّه على تقدير الوقف بالنقل ومعه عروض السكون، يجوز الروم؛ لأنه مجرورٌ في الأصل، وعلى تقدير الوقف بالحذف ومعه أصالة السكون لا يجوز إلا الإسكان، فتكون الأوجه خمسة، أربعة على تقدير النقل، وواحد على تقدير الحذف، والله الموفق.

(١) العقد النضيد (٢/ ١٠٦٤)، فيتحد اللفظ ويأتلّف مع اختلاف التقدير والمدرك، وتوجيه ذلك: أنّك في الوجه الأول سكّنت الياء بعد تحريكك إياها بحركة النقل، وفي الوجه الثالث لم تحركها، بل حذف الهمزة وتركت الحرف على حالها من السكون، والفرق بين السكونين أنّ السكون في الأوّل عارض، وفي الثالث أصليّ، وليس في الوجه الثالث إلا القصر فقط؛ لأنّ الهمز محذوف ابتداءً، فليس له وجود لا لفظاً ولا تقديراً، وعليه فيلغظ كما يُلغظ: (في) قال أبو شامة: "وإن وقف على اتباع الرسم أسقط الهمزة؛ فيقف على الألف التي قبلها فلا مدّاً أصلاً، والله أعلم. إبراز المعاني (١/ ٢٩٤)، وهذا خلاف ما قرره الإمام السمين في نحو هذا حيث قال بناء على هذا التقدير: "ثمّ لك المدّ والقصر؛ لما تقدّم من الاعتداد بالحركة وعدم الاعتداد بها". العقد النضيد (٢/ ١٠٦٤)، وقد تقدّم النصّ عن أبي شامة في وجوب القصر على هذا التقدير.

المسألة السابعة: الوقف على نحو ﴿قُرَيْمٌ﴾ و﴿أَسْنَهِيٌّ﴾.

هذه هي المسألة التاسعة عشرة باعتبار ترتيب المسائل عند الإمام السمين، قال فيها:

"إذا وقفت على نحو: ﴿قُرَيْمٌ﴾ الأعراف: ٢٠٤ و﴿أَسْنَهِيٌّ﴾ الأنعام: ١٠ جاز لك وجهان:

أحدهما: إبدال الهمزة ياءً لكونها مفتوحة بعد كسرة، ثم تسكنها لأجل الوقف.

الثاني: أن تسكن الهمزة للوقف، فتقع همزة ساكنة بعد كسرة، فتقلب حرفاً يجانس

حركة ما قبلها - وهو الياء أيضاً - فيتحد اللفظ أيضاً ويختلف التقدير" (١).

المسألة الثامنة: الوقف على نحو ﴿يُؤَاخِذُ﴾ النحل: ٦١ و﴿يُؤَيِّدُ﴾ آل عمران: ١٣.

هذه هي المسألة العشرون باعتبار ترتيب المسائل عند الإمام السمين، قال فيها:

"الهمزة المفتوحة بعد ضمّ نحو: ﴿يُؤَاخِذُ﴾ و﴿يُؤَيِّدُ﴾ آل عمران: ١٣ فإذا وقفت

عليها إن شئت قلت: أتبعْتُ الرّسْمَ فأبدلتُ الهمزة واواً، وإن شئت قلت: أبدلتُها واواً

لوقوعها مفتوحةً بعد ضمّ (٢)، فاللفظ واحدٌ والتقدير مختلف، وهذا ظاهر" (٣).

المسألة التاسعة: الوقف على نحو ﴿بَدَأُ﴾ العنكبوت: ٢٠ و﴿ذَرَأٌ﴾ النحل: ١٣.

هذه هي المسألة الرابعة والعشرون باعتبار ترتيب المسائل عند الإمام السمين، قال فيها:

"إذا وقفت على نحو ﴿بَدَأُ﴾ العنكبوت: ٢٠ و﴿ذَرَأٌ﴾ كان لك وجهان:

(١) العقد النضيد (٢/١٠٧٣).

(٢) دليل الإبدال واواً قول الشاطبي:

ويسمع بعد الكسر والضم همزه لدى فتحه ياءً وواواً محوَّلاً. متن الشاطبية، البيت رقم: ٢٤١

(٣) العقد النضيد (٢/١٠٧٤). قال الإمام الجعبري: "أبدل حمزة الهمزة المفتوحة بعد الكسر ياءً مفتوحة، وبعد الضمّ

واواً مفتوحة، نحو: ﴿يُؤَيِّدُ﴾ و﴿مُؤَدِّنٌ﴾ الأعراف: ٤٤ و﴿الْفُؤَادُ﴾ النجم: ١١... بياء ساكنة لسبقه ورسماً

كذلك...". كتر المعاني (٢/٦٩٢).

الأول: إبدالها ألفاً بعد تقدير سكونها بعد فتحة.

الثاني: إبدالها ألفاً من أوّل وهلة اتباعاً لمرسوم الخطّ، فيتحد اللفظ ويختلف المدرك" (١).

المسألة العاشرة: الوقف على ﴿أَمْرُؤًا﴾ النساء: ١٧٦.

هذه هي المسألة السادسة والعشرون باعتبار ترتيب المسائل عند الإمام السمين،

قال فيها:

"إذا وقفت على ﴿أَمْرُؤًا﴾ النساء: ١٧٦ كان لك فيه ثلاثة أوجه:

وهشام فيها وقفاً أربعة أوجه:

أحدها: أن تسكّن الهمزة، فتسكّن بعد ضمّة فتقلب واواً.

الثاني: إبدالها واواً مضمومة من أوّل وهلة ثم تسكّنهما أو تروم حركتها (٢).

الثالث: تسهيلها بين بين مع الروم، وفي كلّ ذلك موافقة لرسم المصحف

الكريم" (٣).

(١) العقد النضيد (١٠٧٨ / ٢). قال الإمام الجعبري: "وقد اتفق القياس والرسم هنا..."، وقال أيضاً: "وقد وافق

القياس الرسم على الحذف...". كنز المعاني (٢ / ٦٨٢-٦٨٤).

(٢) الحقيقة أنّ مجموع ما ذكره الإمام السمين في أوجه هذه الكلمة وقفاً أربعة، وذلك أنّ الوجه الثاني يتضمّن وجهين،

الأوّل: الإبدال ابتداءً مع الإسكان فيتحد هذا الوجه مع الأوّل لفظاً ويختلف معه تقديرًا، الثاني: الإبدال ابتداءً

مع الروم.

(٣) العقد النضيد (١٠٧٩ / ٢). قال الحافظ ابن الجزري: "ومن المتطرف العارض مسألة ﴿إِنْ أَمْرُؤًا﴾ النساء: ١٧٦ يجوز

فيه أربعة أوجه: أحدها: تخفيف الهمزة بحركة ما قبلها على تقدير إسكانها، فتبدل واواً ساكنة، وتخفيفها بحركة

نفسها على مذهب التميميين، فتبدل واواً مضمومة، فإن سكنت للوقف اتحد مع الوجه قبله، ويتحد معها وجه

اتباع الرسم، وإن وقف بالإشارة جاز الروم والإشمام، فتصير ثلاثة أوجه، والوجه الرابع: تسهيل بين بين على

تقدير روم حركة الهمزة ويتحد معه اتباع الرسم على مذهب مكّي وابن شريح، وكذلك الحكم في ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا

اللُّؤْلُؤُ﴾ الرحمن: ٢٢ إلا أنّ حمزة يبدل الهمزة الأولى منه واواً، وهشامٌ يحققها". النشر (٣ / ١٤٦٥)، وانظر: الرسالة

الغراء: (٨٨).

المسألة الحادية عشرة: الوقف على نحو ﴿يُبْدِي﴾ ^{الروح: ١٣} و﴿تُبَوِّئُ﴾ ^{آل عمران: ١٢١}.

هذه هي المسألة الثلاثون باعتبار ترتيب المسائل عند الإمام السمين، قال فيها:

"إذا وقفت على: ﴿يُبْدِي﴾ و﴿تُبَوِّئُ﴾ ^{آل عمران: ١٢١}، كان لك فيهما أوجه:

الأول: إبدال الهمزة ياءً بعد تقدير سكونها، وهو موافق للرسم.

الثاني: تسهيلها بينها وبين الواو مع الرّوم، فيوافق مذهب سيبويه في تسهيل

المضمومة بعد الكسر.

الثالث: تسهيلها بين الهمزة والياء، فيوافق قول الأخفش المتقدم في قوله:

كاليا وكالواو أعضلا(١)

الرابع: أن تبدلها ياءً مضمومة ثم تسكنها(٢).

الخامس: كذلك، إلا أنك تروم الحركة(٣).

المسألة الثانية عشرة: الوقف على نحو ﴿مَلَجًا﴾ ^{الشورى: ٤٧}.

هذه هي المسألة الحادية والثلاثون باعتبار ترتيب المسائل عند الإمام السمين، قال

فيها:

(١) متن الشاطبية، البيت رقم: ٢٤٦، وهذا الوجه غير مقروء به.

(٢) فيتحد هذا الوجه مع الأوّل لفظاً ويختلف معه تقديراً. قال الشيخ عبد الفتاح القاضي: "﴿يَسْتَهْرِئُ﴾

البقرة: ١٥ فيه وأمثاله نحو: ﴿وَتُبْرِئُ﴾ ^{المائدة: ١١٠} و﴿يُثْبِتُ﴾ ^{العنكبوت: ٢٠} عند الوقف لهشام وحمزة خمسة

أوجه تقديراً، وأربعة عملياً: الأول: إبدال الهمزة ياءً ساكنة على القياس... الثالث: إبدالها ياء

مضمومة على الرسم وعلى مذهب الأخفش ثم تسكن للوقف فيتحد هذا الوجه مع الوجه الأول في

العمل ويختلف في التقدير...". البدور الزاهرة: ٢٤

(٣) العقد النضيد (٢/١٠٨٣). دليل وجه الأخفش في قول الشاطبي:

والأخفش بعد الكسر ذا الضم أبداً بياءً..... متن الشاطبية، البيت رقم: ٢٤٥-٢٤٦

"وإذا وقفت على: ﴿مَلَجًا﴾ من قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ مَلَجٍ يَوْمَئِذٍ﴾ الشورى: ٤٧
كان لك فيه ثلاثة أوجه:

الأول: تسهيلها بين الهمزة والياء مع الروم، وفي هذا مخالفة للرّسم.

الثاني: إبدالها ألفاً من أوّل وهلة أتباعاً للخط.

الثالث: إبدالها ألفاً بعد تقدير إسكانها، فيتحد اللفظ بالوجهين ويختلف
المدرّك" (١).

المسألة الثالثة عشرة: الوقف على نحو ﴿خَسِينٍ﴾ البقرة: ﴿مُتَّكِنٍ﴾ الكهف: ٣١٦٥.

هذه هي المسألة الثانية والثلاثون باعتبار ترتيب المسائل عند الإمام السمين، قال فيها:

"إذا وقفت على المكسورة بعد مكسور نحو: ﴿خَسِينٍ﴾ كان لك فيها ثلاثة أوجه:

أحدها: تسهيلها بين الهمزة والياء (٢).

الثاني: حذفها اعتباراً بالرسم، فتقول: ﴿خَاسِينٍ﴾ على وزن (عَالِين).

(١) العقد النضيد (٢/١٠٨٤).

(٢) دليله في الشاطبية: وفي غير هذا بين بين..... متن الشاطبية، البيت رقم: ٢٤٢

الثالث: إبدال الهمزة ياء، فيجتمع ياءان فتحذف إحداهما، وهل المحذوفة ياء الجمع والباقي صورة الهمزة (١)، أو المحذوفة صورة الهمزة والباقي ياءً الجمع (٢)؟ وهذا أولى؛ لأنها تدلّ على معنى " (٣).

المسألة الرابعة عشرة: الوقف على نحو ﴿أَمْرِي﴾ النور: ١١ المجرورة.

هذه هي المسألة الثالثة والثلاثون باعتبار ترتيب المسائل عند الإمام السمين، قال فيها:

"إذا وقفت على: ﴿أَمْرِي﴾ النور: ١١ كان لك فيه أربعة أوجه:

أحدها: إبدالها ياء بعد تقدير إسكانها.

الثاني: تسهيلها بينها وبين الياء مع الروم.

الثالث: أن تقدر إبدالها ياءً مكسورةً ثم تسكنها (٤).

الرابع: كذلك، إلا أنك تروم حركتها، وهو أحسن. وكلّها موافقة للرسم" (٥).

(١) تعجّب الشيخ أيمن سويد من هذا الوجه الذي ذكره الإمام السمين، وذلك أنه ذكر حذف إحدى الياءين وأولاهما مكسورة، فتكون القراءة به هكذا: (خَاسِين)، ولا يقرأ بهذا الوجه.

(٢) فيتحد هذا الوجه مع وجه اتباع الرسم لفظاً ويختلف معه تقديراً؛ لأنّ الحذف في الرسم حصل ابتداءً، وفي هذا حصل بعد إبدالها ياءً ثم حذف الياء التي هي صورة الهمزة.

(٣) العقد النضيد (٢/١٠٨٤). قال الحافظ ابن الجزري: "وأما ما وقع بعد همزته ياء نحو ﴿وَالصَّيْبِينَ﴾ الحج: ١٧ و ﴿خَطِيبِينَ﴾ يوسف: ٩٧ و ﴿خَسِيبِينَ﴾ الأعراف: ١٦٦ و ﴿مُتَكِينِينَ﴾ الكهف: ٣١ ففيه وجه ثان وهو حذف الهمزة، حكاة جماعة، وهو المختار عند الآخذين باتباع الرسم، وحكي فيه وجهٌ ثالث، وهو إبدال الهمزة ياءً، ذكره الهذلي وغيره، وهو ضعيف". النشر (٣/١٥٠٧).

(٤) فيتحد لفظاً مع الوجه الأول مع الاختلاف في التقدير والمدرك.

(٥) العقد النضيد (٢/١٠٨٥). قال الحافظ ابن الجزري: "ومن ذلك مسألة: ﴿مِنْ شَلْطِي﴾ القصص: ٣٠ و ﴿لِكُلِّ أَمْرِي﴾ عس: ٣٧ ونحوه مما وقعت الهمزة فيه مكسورة بعد كسر، يجوز فيها ثلاثة أوجه: أحدها: إبدال الهمزة ياء ساكنة بحركة ما قبلها لسكون الوقف على القياس، وياء مكسورة بحركة نفسها على مذهب التميميين، فإن

المسألة الخامسة عشرة: الوقف على نحو ﴿وَلَوْلَا﴾ المجرورة.

هذه هي المسألة الخامسة والثلاثون باعتبار ترتيب المسائل عند الإمام السمين، قال

فيها:

"إذا وقفت على: (لَوْلُوا) المجرور جاز لك فيه خمسة أوجه:

أحدها: إبدال الهمزة الأخيرة واواً بعد تقدير إسكانها، وفيه موافقة للرسم.

الثاني: تسهيلها بينها وبين الياء مع الروم، وفيه موافقة لسيبويه في الهمزة المكسورة

بعد الضم، إلا أن فيه مخالفة للرسم.

الثالث: تسهيلها بينها وبين الواو مع الروم، وهذا موافق لمذهب الأخفش الذي

جعله الناظم معضلاً

الرابع: أن تقدّر إبدالها واواً مكسورة ثم تسكنها (١).

الخامس: كذلك، إلا أنك تروم الحركة، وكلا الوجهين موافق للرسم" (٢).

وبهذا تم ما قصد حصره، وأريد جمعه، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلّم

على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وقف بالسكون فهو موافق ما قبله لفظاً، وإن وقف بالإشارة وقف بالروم، بصير وجهين، والثالث: تسهيل بين

بين على روم حركة الهمزة أو اتباع الرسم على مذهب مكّي وابن شريح". النشر (٣/١٤٦٧).

(١) فيتحد هذا الوجه مع الأوّل لفظاً ويختلف عنه تقديراً.

(٢) العقد النضيد (٢/١٠٨٧). قال الحافظ ابن الجزري: "ومن ذلك مسألة ﴿كَأَمْثَلِ اللَّوْلِيِّ﴾ الواقعة: ٢٣ ونحوه ممّا

وقعت الهمزة فيه مكسورة بعد ضم، قيل: فيها أربعة أوجه: أحدها: إبدال الهمزة واواً ساكنة؛ لسكونها وضم

ما قبلها على القياس، والثاني: إبدالها واواً مكسورة على ما نقل من مذهب الأخفش، فإن وقف بالسكون فهو

كالأوّل لفظاً فيتحد، وإن وقف بالروم فيصير وجهين، والثالث: التسهيل، وهو بين الهمزة والياء على مذهب

سيبويه والجماعة، والرابع: الوجه المعضّل، وهو بين الهمزة والواو على الروم". النشر (٣/١٤٦٩)، وانظر:

الرسالة الغراء (١٢٣).

الخاتمة

أهمّ نتائج البحث:

- ١- الإمام السمين من أوسع من شرحوا باب وقف حمزة وهشام، وفصلوه بأسلوب لطيف يعين الطالب على فهمه وضبطه.
- ٢- أبرز قاعدة خرّج عليها الإمام السمين موضوع المتفق لفظاً والمختلف تقديراً هي قاعدة اتباع الرسم.
- ٣- المسائل التي أوردها الإمام السمين تمثّل شرحاً مختصراً للمسائل القياسية وغيرها من الأوجه الصحيحة في باب وقف حمزة وهشام الواردة في الشاطبية.
- ٤- يرى الإمام السمين أنّ وجه الذي أشكل هذا الباب هو تعلّقه بعلم الصّرف، ويبيّن أنّ من رام ضبطه وإتقانه فعليه بضبط علم الصّرف.
- ٥- نقل الإمام السمين كثيراً من هذه المسائل من شرح الإمام الفاسي، لكن بتصرّف في ذلك، وباستدراك تارة، وتفصيل وإضافات وتوضيح تارة أخرى.
- ٦- يبيّن تطبيقات الإمام السمين احتياج بعض العبارات الذائعة على ألسن الناس إلى تحقيق، كقول بعضهم جواباً على عدد أوجه الوقف على نحو: (السّماء) المرفوع والمجرور، خمسة القياس، والاقتصار على ذلك دون اعتداد بمذهب الحذف، والتّحقيق أنّ في المرفوع والمجرور ستة أوجه: خمسة القياس ووجه الحذف، وفي المنصوب أربعة أوجه: ثلاثة القياس ووجه الحذف.
- ٧- أورد الإمام السمين أوجهاً في وقف حمزة وهشام لا يقرأ بها ولم يعلّق عليها، بل قد دافع عن بعضها، ممّا يتطلّب من القارئ في نصّه التنبّه لذلك.
- ٨- يشترط في العمل بمذهب الرّسم أن يكون الوجه مروياً وصحيحاً عن حمزة وهشام، ولا ينبغي الأخذ به بإطلاق.
- ٩- الإمام السمين من أوسع من اعتنوا بتوضيح هذا الباب وترتيبه.

- ١٠- يتبيّن من خلال تطبيقات الإمام السمين أنّ للنّية دوراً كبيراً في هذا الباب، حيث يختلف من أجلها التخريج والدليل.
- ١١- يرى الإمام السمين في الوقف على نحو: ﴿السَّمَاءُ﴾ ﴿سَبِيءٌ﴾ ﴿سُوءٌ﴾ على مذهب الحذف جواز القصر والمدّ لوقوع حرف المدّ قبل همز مغيرٍ.
- ١٢- الاتفاق لفظاً مع الاختلاف تقديراً أمرٌ واقع في القراءات، وتطبيقات الإمام السمين له في باب وقف حمزة وهشام على الهمز خير دليلٍ على ذلك.
- ١٣- اتبع الإمام السمين طريقتين في ذكر ما اتفق لفظه واختلف تقديره، الأولى: التنصيص، الثانية: الاكتفاء بسرّ الأوجه دون التنصيص.

أهمّ توصيات البحث:

- ١- أدعو الباحثين إلى تكثيف الاعتناء بشرح الإمام السمين، ففيه وقفاتٌ لطيفة، وموضوعات شيقة، وتساعد التخصص.
- ٢- أشجّع على قراءة شروحات المتقدمين على الشاطبية، لا سيّما المطوّلات.
- ٣- أدعو الباحثين إلى تحقيق ما تبقى من كتاب العقد النضيد للسّمين، ففيه علم كثير ونافع.
- ٤- أدعو الباحثين الذين يشرحون هذا الباب إلى شرحه بالأمثلة الحيّة من القرآن ثمّ تطبيقه على البيت الشاطبي، فإنّه طريقة جميلة ومعينة، وكلّمًا قام شرح هذا الباب على التّأصيل سهل استيعابه وضبطه، والإمام السمين من أفضل من قام بهذا النوع من التّأصيل.
- ٥- ينبغي دراسة الشروح القديمة والمطوّلة دراسة موضوعيّة.
- ٦- لا يحتاج لإتقان هذا الباب إلى حفظ المنظومات أو غيرها، بل التّأصيل الصحيح، كافٍ في ضبطه وإدراك تقديراته وأوجهه.

فهرس المصادر والمراجع

- ١ - مصحف المدينة النبوية، إصدار مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ٢ - إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل، المعروف بأبي شامة، تحقيق: الشيخ جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى سنة: ١٤٢٩هـ-٢٠٠٩م.
- ٣ - البداية والنهاية للإمام إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى سنة: ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- ٤ - البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة للشيخ عبد الفتاح القاضي، تحقيق: عبدالله محمود محمد عمر، مكتبة دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، السنة: ٢٠٠٩م.
- ٥ - إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري، تأليف: إلياس بن أحمد حسين بن سليمان البرماوي، تقديم: فضيلة المقرئ: محمد تميم الزعبي، دار الندوة العالمية، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٦ - جامع البيان في القراءات السبع للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: أ. عبد الرحيم الطرهوني و يحيى مراد، دار الحديث (القاهرة)، سنة الطبع: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ٧ - حرز الأماني ووجه التهاني، نظم الإمام قاسم بن فيره الشاطبي، تحقيق: علي بن سعد الغامدي، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى سنة: ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.
- ٨ - حواش على توضيح المقام في وقف حمزة وهشام لشيخ القراء، الإمام: محمد بن أحمد المتولي، المتوفى سنة: ١٣١٣هـ. تأليف الإمام أبي عيد رضوان بن محمد بن سليمان الشافعي الأزهرري المعروف بالمخللاتي (١٣١١هـ)، دراسة وتحقيق

الدكتور عبدالله بن عواد الجهني، الأستاذ المشارك بقسم القراءات بكلية أصول الدين والدعوة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. المجلة العلمية لكلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها بطنطا- العدد الثالث.

٩- رسالة ابن بصخان في شرح وقف حمزة وهشام للإمام محمد بن بصخان (ت: ٧٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: د. أحمد بن عبدالله سليمان، مجلة تعظيم الوحيين، العدد الأول- السنة الأولى محرم ١٤٣٩هـ.

١٠- الرسالة الغراء في ترتيب اختلاف وجوه القراء، ورسالة التكبير، للإمام: أحمد بن ثابت الشريف التلمساني، اعتنى بهما: هارون عبد الرحمن آل باشا الجزائري، بإشراف: عبد العاطي محيي الشرقاوي، علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية، الطبعة الأولى: ١٤٤٠هـ.

١١- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، للإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محمد هاشم عبد العزيز، المكتبة الوقفية.

١٢- سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وزملائه، مؤسسة الرسالة، سنة الطبع: ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٣- شرح الجعبري على متن الشاطبية -المسمى كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني- للشيخ: إبراهيم بن عمر الجعبري الخليلي، تحقيق: أ. فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث.

١٤- شرح الفاسي على الشاطبية، المسمى باللالئ الفريدة في شرح القصيدة للإمام أبي عبدالله محمد بن الحسن الفاسي، تحقيق: عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى، تقديم: الدكتور عبدالله ربيع محمود حسين، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الثانية سنة: ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

١٥- طبقات الشافعية، تأليف: عبد الرحيم بن الحسن الإسني (٧٧٢هـ)، تحقيق: عبدالله الجبوري، ديوان الأوقاف (بغداد)، سنة الطبع: ١٣٩١هـ.

- ١٦- طيبة النشر في القراءات العشر للإمام محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: الدكتور إيهاب فكري، المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى سنة: ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- ١٧- العقد النضيد في شرح القصيد لأبي العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى سنة: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ١٨- غاية النهاية في طبقات القراء للإمام محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: الشيخ جمال الدين محمد شرف و الشيخ مجدي فتحي السيد، تقديم: الدكتور عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى سنة: ١٤٢٩هـ-٢٠٠٩م.
- ١٩- الفتح المواهبي في ترجمة الإمام الشاطبي، تأليف: أحمد بن محمد القسطلاني (٩٢٣هـ) تحقيق: إبراهيم بن محمد الجرمي، تقديم: محمد كريم راجح وشكري لحفي، دار الفتح (عمان-الأردن)، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٢٠- القاموس المحيط للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار ابن الجوزي (القاهرة)، الطبعة الأولى سنة: ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.
- ٢١- كتاب فتح الوصيد في شرح القصيد للإمام علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، تحقيق: الدكتور مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الثانية سنة: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- ٢٢- لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر (بيروت).
- ٢٣- نشر القراءات العشر لشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: الدكتور أيمن رشدي سويد، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى سنة: ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.
- ٢٤- الوافي في شرح الشاطبية للإمام عبد الفتاح القاضي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة سنة: ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

فهرس الموضوعات

٢.....	ملخص البحث
٤.....	المقدمة
٥.....	الأهمية العلمية للموضوع
٦.....	أسباب اختيار الموضوع
٧.....	الدراسات السابقة
٧.....	حدود البحث
٨.....	خطة البحث
١٠.....	منهج البحث
١١.....	التمهيد: مدخل إلى موضوع: ما اتفق لفظه واختلف تقديره.
١٢.....	المطلب الأول: ترجمة الإمام السمين مختصراً
١٢.....	وتشتمل ترجمته على اسمه ونسبه وكنيته ولقبه وبعض شيوخه في القراءات ومؤلفاته فيها وثناء العلماء عليه ووفاته.
١٤.....	المطلب الثاني: منزلة شرح الإمام السمين بين شروح الشاطبية الأخرى
١٦.....	المطلب الثالث: التعريف بموضوع ما اتفق لفظه واختلف تقديره، وبيان الضابط المتبع فيه، وحقيقة وجوده في غير هذا الباب من أبواب القراءات
١٨.....	المطلب الرابع: بعض الأدلة والآثار الواردة في تخفيف الهمزة لحمزة وهشام وقفاً.
٢٠.....	القسم الأول: الدراسة النظرية.
٢٣.....	المبحث الثاني: أبرز القواعد التي بنى الإمام السمين عليها موضوع: ما اتفق لفظه واختلف تقديره في باب وقف حمزة وهشام، وأثرها على الكلمة الموقوف عليها.
٢٥.....	المبحث الثالث: نصوص في: ما اتفق لفظه واختلف تقديره في باب وقف حمزة وهشام قبل الإمام السمين الحلبي وبعده
٣٠.....	القسم الثاني: دراسة تطبيقية للكلمات والقواعد التي اتفق لفظها واختلف تقديرها وحكمها.
٣٠.....	المسألة الأولى: الوقف على ﴿الْحَبَّ﴾
٣٠.....	المسألة الثانية: الوقف على نحو: ﴿جُرُّهُ﴾ الحجر: ٤٤
٣١.....	المسألة الثالثة: الوقف على نحو: ﴿شَىءٍ﴾ النحل: ٧٧ و﴿السَّوَى﴾ التوبة: ٩٨

المسألة الرابعة: الوقف على نحو: ﴿وَجَاءَ﴾ الزمر: ٦٩ و﴿سَوَاءٌ﴾ العنكبوت: ٣٣..... ٣٢
المسألة الخامسة: الوقف على نحو: ﴿السَّمَاءُ﴾ البقرة: ١٩ ﴿اللُّعْلُؤُ﴾ آل عمران: ٣٨ ٧٤..... ٣٣
المسألة السادسة: الوقف على نحو: ﴿إِنَّمَا﴾ الحديد: ٢٩..... ٣٣
المسألة السابعة: الوقف على نحو: ﴿قَرِيئٌ﴾ و﴿أَسْتَهْزِئُ﴾..... ٣٤
المسألة الثامنة: الوقف على نحو: ﴿يُوَافِقُ﴾ النحل: ٦١ و﴿يُؤَيِّدُ﴾ آل عمران: ١٣..... ٣٤
المسألة التاسعة: الوقف على نحو: ﴿بَدَأَ﴾ العنكبوت: ٢٠ و﴿ذَرَأَ﴾ النحل: ١٣..... ٣٤
المسألة العاشرة: الوقف على ﴿أَمْرًا﴾ النساء: ١٧٦..... ٣٥
المسألة الحادية عشرة: الوقف على نحو: ﴿يُبْدِي﴾ البروج: ١٣ و﴿ثَبَوِيٌّ﴾ آل عمران: ١٢١..... ٣٦
المسألة الثانية عشرة: الوقف على نحو: ﴿مَلَجًا﴾ الشورى: ٤٧..... ٣٦
المسألة الثالثة عشرة: الوقف على نحو: ﴿خَسِيبِينَ﴾ البقرة: ﴿مُتَّكِنِينَ﴾ الكهف: ٣١٦٥..... ٣٧
المسألة الرابعة عشرة: الوقف على نحو: ﴿أَمْرِي﴾ النور: ١١ المجرورة..... ٣٨
المسألة الخامسة عشرة: الوقف على نحو: ﴿وَلَوْلَا﴾ المجرورة..... ٣٩
الخاتمة..... ٤٠
أهم توصيات البحث:..... ٤١
فهرس الموضوعات..... ٤٥